عدد ٢٥٧٦ — المؤيد في يوم الخميس ٥ جماد أول سنة ١٣١٦ — السنة التاسعة

المؤيد ١٣٠٧

جريدة يومية سياسية تجارية

El-Moaiad

اشتراك المؤيد

١٥٠ عن سنة داخل القطر و٩٠ عن نصف سنة
ليرتان عثمانيتان فى الممالك المحروسة
خمسون فرنكا فى الممالك الاجنبية
(القيمة تدفع سلفاً)

لا تعتمد وصولات الاشتراك ما لم تكن صادرة من الجريدة ومختومة بختم المدير وممضاة من المستلم

أجرة نشر الاعلانات

١٥ السطر فى الصحيفة الاولى
١٠ فى الثانية والثالثة وثمانية فى الرابعة
(واذا تكرر نشر الاعلان يخابر الادارة فى شأن الاجرة)

مكاتبات المؤيد

جميع الرسائل يجب ان تكون خالصة أجرة البريد باسم مدير (المؤيد) ومحرره — على يوسف

لا يلتفت الى الرسائل ما لم تكن ممضاة باسم مرسلها وفيها أيضاً اسمه (بحروف واضحة)

والرسائل لاترد ثانية أو دحت أولم تدرج المراسلات التلغرافية يكفي فيها اسم (المؤيد)

محل ادرة الجريدة (بدار المؤيد) نمرة ١٠٤ بشارع محمد علي (نمرة التلفون ٣٥٥)

(مصر فى يوم الخميس ٥ جماد أول سنة ١٣١٦) — قررت عموم المحاكم الاهلية جريدة (المؤيد) رسمياً لنشر الاعلانات القضائية — (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ - ١٣ توت سنة ١٦١٥)

اهتمام تجار الانكليز

(باستعمار أم درمان)

كتبت جريدة الديلي اسطور الآتية تحت عنوان « تجار الانكليز وأرض أم درمان » فرأينا أن نترجمها لقراء المؤيد علهم يتدبرون

ما أسرع يقظة العاملين من تجار الانكليز وما أشد نشاطهم سعياً وراء غايتهم وما أكثر حرصهم على جمع الاموال فانه لم يمض أسبوع على واقعة أم درمان حتى اجتمع كثير من الماليين فى لندره ليدبروا أمر انتهاز الفرصة الحاضرة ألا وهي فرصة انتصار السردار على الدراويش

وقد أصدر بعضهم نشرة يدعو بها جماعة الماليين الى تأسيس شركة تملك أراضي أم درمان وتستغلها وممالحا فى تلك النشرة ما يأتي

« حيث تم لنا النصر وفتحت جنودنا الانكليزية السودان فان الخرطوم ستكون أكبر مركز لحماية التجارة فى النيل الاعلى وأما أم درمان فان وضعها الطبيعي سيجعل لها عما قليل أهمية كبرى . فالخرطوم اذن ستكون الموقع الحربي حيث تكون أم درمان المركز التجاري . فمن الواجب والحالة هذه على أرباب الاموال منا أن يسارعوا فى أقرب ما يمكن لامتلاك جميع أراضي المدينة المذكورة وانشاء أسواق تجارية فيها وهى لاشك صفقة رابحة اذ يمكننا أن نبيعها بعد ذلك للراغبين بارباح باهظة مهما كانت الحال سيما وقد فتح الالمانيون أعينهم الى السودان وصاروا فيه مزاحمين »

ثم قالت الديلي بعد ذلك ما يأتي

هذا بعض ما جاء فى تلك النشرة وهو كلام يعلن على رؤوس الاشهاد أن فى النية جعل أم درمان بعد قليل من الزمان ذات أبهة وعظمة انكليزية

وينتظر أنه متى أقطعت أرض تلك المدينة لشركة انكليزية بادرت هذه الى بناء كازينو ومضمارات سباق للخيل وللملاعب الاخري وحمامات آمنة غائلة التماسيح وتهاو وحانات وبارات وأشباه ذلك

كل هذا ستبنيه الشركة على ضفة النيل ليجد المستعمرون منهم فى وسط أفريقية من وسائل الانس والهناء والحبور ما يذكرهم بحضارة عواصم بلادهم

ولقد كان أول من بادر الي الاكتتاب فى ذلك المرشال (بوث) رئيس جيش السلام الانكليزي . وعزم هذا القائد على ارسال عدد من جنوده (دراويش اندره) ليدعوا (درويش الخرطوم) الى دينهم

تلك هى يقظة التجار الذين لا يدعون فرصة تمر دون أن ينتهزوها ولا وقتا الا ربحوه عملا بالمثل السائر عندهم (الوقت من ذهب » اه

(المؤيد) فهل من مثر ذى همة عليه من المصريين يصدر نشرة كهذه يدعو فيها أمثاله الى مجاراة الاوربيين في الاقدام على المشروعات النافعة فى بلاد تصلح الآن لكل عمل وينقصها كل وسائل العمارية والحضارة . وهم يقربهم من هذه البلاد وكثرة العلائق والروابط مع أهلها فضلا عن صلات اللغة والدين وامكان الاختلاط العائلي بالمصاهرة يستطيعون أن يعاملوا أهل السودان معاملة أسهل وأنفع من معاملة الاوربيين لهم

أولئك أصحاب الهمم الشماء من الانكليز يتسابقون الى الاكتتاب فى لندره لاستعمار أم درمان . فعلى م لا يدع المصريون بعضهم بعضاً لاى مشروع كان فى السودان فان لم يفلحوا صناعا كانوا تجاراوان لم يكونوا صناعا ولا تجارا كانوا زراعا وان لم يكن شيء من هذا ولا ذاك كانوا فعلة وضرابي طوب بين الخرطوم وأم درمان ليشاهدوا على الاقل كيف تشاد معالم الحضارة والمدنية وتقام العظمة الحربية

فذلك خير وأكثر خير من أن نصيح كسالى ونمى كسالى ونذهب الى الا كل كسالى والى النوم كسالى والى السوق كسالى والى البيت كسالى حتى الي القبور كسالى . ولا ندرى ان كنا نذهب الي الجنة أو الي النار بعد ذلك كسالي . وان الكسل من غضب الله وعقوبة شديدة يعاقب بها من يكفر بنعمة الله تعالي عليه من هذه الحياة الدنيا

فالي متى لا يعرف المصريون قيمة هذه النعمة عليهم والى متى يعيشون تحت غضب الله وفي عقوبته التي يضاعفها عليهم بضياع استقلالهم وأوطانهم حتي يدوموا فى ذل الكسل وهو انه فانا لله وان اليه راجعون

على النيل

جاء فى جريدة الطان تحت هذا العنوان ما يأتي

لجريدة التيمس طريقة خاصة بها فى كتابة التاريخ وتدوين الحوادث وهي طريقة تلذ القارىء وتدعو الى السرور لولا أن الموضوع الذي يقتضاها يدون ويكتب يستلزم شيأ من الجد . فقد قالت تلك الجريدة « ان فشودة كانت قاعدة أراض واسعة أدخلت نهائيا فى دائرة أملاك السودان المصري الذي أنقذته الجنود الانكليزية والمصرية اليوم من مخالب الوحشية بكيفية أن مصر أخذت منذ ١٤ عاما بارشاد والهام بريطانيا العظمي تجهز المعدات التى كانت فى حاجة اليها لاسترداد أقاليمها السودانية المفقودة واسترجاع قوتها الاصلية فلما تهيأت فرصة الوقت والعمل شرع فيه بثبات وحزم حتى أن الضربة التي ضربها الجيش جاءت صائبة وقاضية ومصر أصبحت الآن فى مركز يصح لها فيه أن تجدد المطالبة بحقوقها التى كانت لا تزال تطالب بها ثم عجزت عن تأييدها وحفظها زمنا ما الخ . . . »

ان هذه المسئلة تستلزم بلا شك دقة النظر وشدة الامعان لمعرفة ماهي فى الحقيقة متعلقات وملحقات مديرية الخرطوم قبل سقوط هذه المدينة في أيدي رجال المهدى ونصرائه ولذلك نقول انه بقدر ما كانت سلطة المصريين مؤيدة الدعائم فى بلاد النوبة أعنى حوالي مدينة الخرطوم التى أنشأها ساكن الجنان محمد علي باشا سنة ١٨٤٣ كانت ضعيفة وخائرة فى الاقاليم التى فتحت بعد عهد ذلك المؤسس

ولمعرفة حقيقة مركز الحكومة المصرية فى جهات بحر الغزال والجهات العليا من الاوينجي مثلا نورد هنا ما كتبه شاهد عيان ورحالة مستقل الفكر ألا وهو الضابط الايطالي كزاتي قال :

« ارسلني أمين بك — الدكتور شنتزر — حاكم خط الاستواء الى اقليم ماكوا بوموكاندي (من الاوينجي العلياء) لتوطيد دعائم الامن وكانت هاته الجهة متروكة فى ذلك العهد (سنة ١٨٨١) الى النخاسين يعيثون فيها الفساد باشتراك (حواش أفندي منتصر) الذي ابتدأ أعماله فيها بايذاء (تجارا) ومعاملته بالقسوة والشدة بعلة أنه كان فى الزمن الماضي حليف (يعني انجارا) عدو العرب النخاسين ولبث سبعة أيام فى بيت ذلك الملك بين هتك أعراض وسلب أموال ونهب اهلك على مسكرات وقد كان أمين بك سافر الي الخرطوم بدعوة من حكمدار السودان فى مارس سنة ١٨٨٢ فظن حواش منتصر المذكور أن لا كلاح لجاحه فاسترسل فى طغيانه وأخذ يوطد العلائق بينه وبين النخاسين »

وبعد ذلك بزمن قليل أي فى أغسطس سنة ١٨٨٢ اتفق هذا الموظف المصري مع أحد رؤساء القبائل على الايقاع برئيس آخر كان قد حضر آمنا واثقاً ليقدم واجبات طاعته للحكومة المصرية . وكيفية ايقاعهما به أنهما بمجرد وصوله الي مكانهما أوثقا كتافه وكبلاه بالأغلال ثم حولا نظرهما الى رجاله الذين كانوا يرافقونه فقتكا بهم فتكا ذريعاً وهم بداخل الزريبة ولا سلاح بايديهم . وقد بلغ عدد القتلى منهم فى هذه الحادثة ٣٠٠ نفس وأشعلت النيران فى بلادهم وقراهم وهتكت أعراض نسائهم

ومثل هاته الحادثة الفظيعة كان متواتر الوقوع فى السودان المصري الذي كلما كان موظفوه المصريون بعيدين عن مراقبة الرؤساء الاوربيين ساءت أخلاقهم وصاروا من أكبر المساعدين للعرب النخاسين على القيام بحرقهم الدنيئة . وليس فى هذا القول ما يحط من فضل غردون أو ينخفض من كرامة أمين بك وأمثالهما وانما هو فى كل حال دليل واضح على وهن سطوة الحكومة المصرية اذ ذاك فى جهات النيل الاعلى . ولذا فانه لما ثارت ثائرة المهدي على المصريين فى الخرطوم عادت ما كان يتقصهم من الاحذية والاقمشة والدخان والملح والعسل والحبوب والسمسم . هذه هي الحملة التي حضرت من أوربا للمساعدة والانقاذ فانها سوعدت وأنقذت .

وقد كان ذلك فى ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٨

ثم أقام ستانلى تسعة شهور اضطر عقبها الي التراجع الى مدينة جوندوكورو فى الاوبة بأحسن منها في الجيئة وبثبت ذلك ما قاله الضابط كازاتي وهو : « وقد كان رئيس حملة الانقاذ مهتما بالحالة السيئة التى وصلت اليها رجالها حتى نسي الغرض المقصود منها أو الذى أعلن أنه مقصود منها وهو انقاذ أمين باشا وتخليص رجاله »

وان لفظة الانقاذ كانت غطاء لما ترومه انكلترا من جلاء الجنود المصرية عن اقليم خط الاستواء لكي يصير هذا الاقليم بلا حاكم ولا متبوع فتحتله الجنود الانكليزية وتستولى عليه غنيمة باردة ، ولا يزال حاضرا في الاذهان ما أبداه أمين باشا من المقاومة عند ما عرض عليه استانلى العودة معه وما كان يختلج خاطره من الشك فى صدق مأموريته وما كان من أمر عودة بعض الجنود المصرية وجزء من رجال الادارة وبقاء الجزء الآخر بلا سطوة ولا حول يمثل السلطة الحديوية فى تلك الارجاء حتى اندرج فى طى الخفاء والعدم

ولما عاد أمين باشا الي الشاطيء تيقن من وقوعه فى الاحبولة التي مدتها له انكلترا ولذلك بادر بالعودة الى النيل الاعلى على أثر شغله من حادثة السقوط في مدينة بجاموبو وكان مقصده من ذلك اذ ذاك حماية مصالح المانيا حليفة النمسا التي هى موطنه الاصلى ضد مصالح انكلترا ولكن جاءت هذه النية عقيب وضع المانيا وانكلترا الاتفاقية فى أول يوليو سنة ١٨٩٠ التي اعترفت المانيا فيها بما لانكلترا من الحقوق السياسية فى النيل الاعلى

ولم يرد فى هذه الاتفاقية شيء يشير الي حقوق الخديو على السودان المصرى ولا على مديرية خط الاستواء التى أجلي ستانلي الجنود المصرية والموظفين المصريين عنها قبل ابرامها بثمانية عشر شهرا وقد وقع عليها السر ادوارد مالت سفير انكلترا فى برلين والسر برسي اندرسن مدير القسم الافريقي فى وزارة الخارجية بالنيابة عن انكلترا والجنرال كبريفى كبير وزراء المانيا والدكتور كرويل المستشار الخاص لجلالة الامبراطور بالنيابة عن المانيا ولم يكن لمن كان حقا أن ينوب عن الجناب العالى الخديوي فى هذه الاتفاقية أثر